من الصحافة الإيرانية

خاص

بعد ١٠٠ يوم من الحرب..
صمود إيران يفرض معادلات جديدة على أميركا

رأى الكاتب الإيراني «محمد إيماني» أن المشهد الذي أعقب الحرب الأخيرة يؤكد أن الحروب لا تنشأ بسبب غياب المفاوضات، بل نتيجة الحسابات التي يبنيها الطرف المعتدي على تقديراته لقوة خصمه أو ضعفه، معتبراً أن الولايات المتحدة والكيان الصهيوني اندفعا نحو التصعيد بعدما تصورا أن بإمكانهما فرض إرادتهما على إيران، قبل أن تصطدما بواقع ميداني مختلف أجبرهما لاحقاً على طلب التهدئة والبحث عن مسار تفاوضي.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «كيهان»، الإثنين ٨ حزيران/يونيو، أن العدوان وما رافقه من محاولات لإحداث اضطرابات داخلية استندا إلى هذه الحسابات، إلا أن تماسك المجتمع الإيراني وردود الفعل الميدانية الواسعة قلبت المعادلة وأفشلت أهداف المهاجمين، ما دفعهم إلى القبول بوقف إطلاق النار بعد تكبدهم خسائر كبيرة وفشلهم في تحقيق أهدافهم المعلنة.

ولفت إيماني إلى أن واشنطن سعت خلال فترة التهدئة إلى استثمار المفاوضات لتحقيق أهداف سياسية وأمنية وإعلامية، من بينها التأثير على وحدة الداخل الإيراني، والحد من آثار الضغوط الاقتصادية التي نتجت عن التطورات الميدانية، إضافة إلى محاولة إعادة صياغة الرواية المرتبطة بالحرب ونتائجها.

وأوضح أن استمرار الضغوط على أسواق الطاقة العالمية، وارتفاع كلفة المواجهة على الولايات المتحدة، شكلا عاملين أساسيين في تراجع اندفاعة التصعيد، مؤكداً أن الحفاظ على عناصر القوة والردع يبقى، من وجهة نظره، الضمانة الأساسية لمنع تكرار الاعتداءات وإجبار الخصوم على مراجعة حساباتهم.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن أي مسار تفاوضي لا يمكن أن يحقق نتائجه ما لم يقترن بإظهار الإرادة والقدرة على الدفاع عن المصالح الوطنية، مشدداً على أن ثبات إيران في مواجهة الضغوط هو العامل الذي فرض التراجع على خصومها وأعاد رسم موازين القوة في المنطقة.

مأزق الضغط المتبادل: لماذا تتعثر المفاوضات بين طهران وواشنطن؟

رأى الكاتب الإيراني «صلاح الدين خديو» أن استمرار المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة بالتوازي مع التوترات الأمنية المتكررة في منطقة الخليج الفارسي يعكس الطبيعة المعقدة للخلافات بين الطرفين، ويؤكد صعوبة التوصل إلى تسوية شاملة، واعتبر أن مضيق هرمز يمثل إحدى أهم أوراق القوة الاستراتيجية لإيران، وأن أي تراجع في قدرتها على التحكم بهذا الممر الحيوي ينعكس مباشرة على قدرتها التفاوضية في الملفات الأخرى.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «آرمان امروز»، الإثنين ٨ حزيران/يونيو، أن معظم الملفات الخلافية بين الجانبين ما تزال تراوح مكانها، سواء ما يتعلق بلبنان أو بالبرنامج النووي الإيراني أو بقضية الأصول الإيرانية المجمدة، مشيرًا إلى أن تشابك هذه القضايا يجعل معالجتها بشكل منفصل أمرًا بالغ الصعوبة، ويجعل أي حل حقيقي مرتبطًا باتفاق واسع النطاق.

وتابع: أن انعدام الثقة المتبادل يدفع الطرفين إلى التركيز على تفاهمات مؤقتة ومحدودة، إلا أن هذا النهج التكتيكي نفسه تحول إلى أحد أسباب الجمود الحالي. ولفت إلى أن إدارة الرئيس الأميركي تسعى إلى ترتيبات قصيرة الأمد تحقق أهدافًا اقتصادية وسياسية داخلية، بينما تنظر طهران إلى المرحلة الراهنة بمنظور أطول نسبيًا يهدف إلى تجاوز الضغوط الحالية والحفاظ على عناصر قوتها الردعية.

وأوضح خديو أن إيران تعتبر مضيق هرمز ورقة استراتيجية أساسية يمكن من خلالها السعي لتحرير أصولها المجمدة والحصول على ضمانات أمنية، في حين ترى واشنطن أن العقوبات والأصول المجمدة تشكل أدواتها الرئيسية للضغط. ونوّه إلى أن تمسك كل طرف بأهم أوراق نفوذه أدى إلى انسداد المسار التفاوضي. واختتم الكاتب بالتأكيد على أن ما يجري حاليًا هو سباق طويل على تحمل الضغوط الاقتصادية والسياسية، حيث تراهن إيران على عامل الزمن وقدرتها على الصمود، فيما يراهن الطرف المقابل على أن استمرار الضغوط الاقتصادية سيدفع طهران إلى تقديم تنازلات في نهاية المطاف.

رفع العقوبات أولا: لماذا يجب أن تكون التنمية محور التفاوض مع واشنطن؟

رأى الخبير الاقتصادي الإيراني «مهدي عسلي» أن رفع العقوبات الدولية يجب أن يشكل الأولوية الرئيسية في أي مفاوضات بين إيران والولايات المتحدة، معتبرًا أن استمرار هذه العقوبات لا يقتصر على إلحاق أضرار اقتصادية فحسب، بل يمتد ليؤثر في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويجعل من معالجتها ضرورة ترتبط بالمصلحة الوطنية والأمن طويل الأمد للبلاد. وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «دنياي اقتصاد»، الإثنين ٨ حزيران/يونيو، أن العقوبات المفروضة على إيران تعد من بين الأوسع والأكثر استمرارية في العالم، وقد تحولت خلال العقود الماضية إلى عامل مؤثر في بنية الاقتصاد الوطني، من خلال تقييد الوصول إلى الأسواق الدولية ومصادر التمويل والتكنولوجيا، الأمر الذي انعكس على الاستثمار والإنتاج والنمو الاقتصادي.

وتابع الكاتب: أن تداعيات العقوبات تجاوزت الجوانب الاقتصادية المباشرة، وأن أي عملية تفاوضية مقبلة ينبغي أن تضع مسألة رفع العقوبات في صدارة جدول الأعمال، باعتبارها المدخل الأساسي لاستعادة النمو الاقتصادي وتحسين بيئة الاستثمار وتعزيز الرفاه العام، مؤكدًا أن تحقيق السلام الدائم يتطلب إنهاء الحرب الاقتصادية بالتوازي مع معالجة الملفات السياسية والأمنية العالقة.

وأوضح عسلي أن نموذج هارفارد للتفاوض يوفر إطارًا مناسبًا للتعامل مع القضايا المعقدة بين إيران والولايات المتحدة، إذ يركز على المصالح المشتركة بدلًا من التمسك بالمواقف المعلنة، ويتيح البحث عن حلول تدريجية تحقق مكاسب متبادلة وتحافظ على مصالح الطرفين.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن نجاح أي اتفاق مستقبلي يتوقف على قدرة الأطراف على إعطاء الأولوية للمصالح الاقتصادية والتنموية، مشددًا على أن رفع العقوبات يمثل المؤشر الأهم على جدية المسار التفاوضي، والركيزة الأساسية لتحقيق الاستقرار والتنمية والسلام المستدام.

تحليل للحرب الإدراكية بين إيران وأمريكا

أصغر زيرجدي
خبير إعلامي

لقد تعلّمت إيران بالتجربة أنها، من أجل تثبيت منجزاتها، ينبغي أن تكون صبورة وأن تركّز على أولوياتها. ومن هذه الجهة، تبنّت مقاربة فاعلة وهجومية، عبر تنويع الاستراتيجيات والمبادرات والسرد الذكي لحرب الحسابات الجديدة، وهي بهذه الحكمة تدير حرب الإدراكات الاستراتيجية.

إنّ التقابل الاستراتيجي بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأمريكا في هذه الأيام اتخذ شكلاً متشابكاً، متأثراً بطبيعة التعارضات الاستراتيجية وقواعد الإدارة الاستراتيجية للنزاعات الكبرى والمعقدة. فالرسائل والمواقف، والأفعال وردود الأفعال الصادرة عن الطرفين في هذه الأيام، قابلة للتحليل والتفسير ضمن هذا الإطار.

وتسعى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بصورة مبدئية، إلى أن تقدم، بوضوح وشفافية، صورة عن خطوطها الحمراء بوصفها قوة منطقية، وذات قدرات استراتيجية، ويمكن التنبؤ بها، ومسؤولة. إن قابلية التنبؤ بالقوة من المنظور الاستراتيجي تعني أن الأعداء لديهم هذا التقدير القطعي بأنه إذا لم تؤخذ الخطوط الحمراء للجمهورية الإسلامية الإيرانية بعين الاعتبار، فإنها، حتماً، تمتلك إرادة وقدرة إعمال قوتها الذاتية النابعة من الداخل، في أي مستوى وجغرافيا وزمان، وهي في هذا الطريق لا تجامل ولا تتساهل مع أي قوة؛ مع أنها أعلنت مراراً أن قوتها لا تشكل تهديداً لأي بلد، بل هي في خدمة الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة.

إنّ هذا النزاع وردود الفعل المتبادلة يمثلان واحداً من أكبر النزاعات الدولية وأكثرها تاريخية، وسيكونان حجر الأساس في معمار معادلة ونظام القوة المستقبلي. ولذلك، فإن الطرفين، وسائر الأطراف المنخرطة في مدارات القوة المختلفة، يسعون، مع أداء دور جاد، إلى وضع لبنات هذا المعمار الجديد بعضها فوق بعض، بحسابات دقيقة وذكية وحذرة. وفي هذا المستوى، فإن ما يحظى بالأهمية هو الصبر، والنظر في العواقب، والدقة، وفي الوقت نفسه الشجاعة وقبول المخاطرة والفعل في الوقت المناسب؛ وهي أمور لا تمتلك قدرة الصمود ومهارة ممارستها في هذه اللعبة ولعبة الشطرنج المتعددة الأبعاد إلا العقول الاستراتيجية.

إنّ ما يجري تداوله في هذه الأيام في وسائل الإعلام، ولاسيما في الشبكات الاجتماعية الشخصية للمسؤولين، هو انعكاس للمستوى المعقد من الحرب الإدراكية الاستراتيجية، التي تجري على أعلى مستوى، وبناءً على تقييمات استراتيجية واستخباراتية وحسابات معقدة، وهي مملوءة بالفخاخ السياسية والإدراكية والمعرفية الهادفة إلى التأثير في الحسابات والتقييمات. وهي تتجاوز مجرد مواقف عادية، ولا يمكن المرور عليها ببساطة. فالأمريكيون، وفي مقدمتهم ترامب، يعملون، عبر حجم هائل من المواقف المتنوعة والمتناقضة ظاهرياً، على تصميم لعبة إدراكية جديدة، مليئة بمختلف الفخاخ المعرفية والإدراكية. أمّا الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فبفضل دروس سنوات من أداء الدور على المستوى العالمي والمفاوضات وتجربة نكث الطرف الأمريكي لعهوده، تشخّص خريطتهم بحكمة وتحيّدها.

الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بفضل دروس سنوات من أداء الدور على المستوى العالمي والمفاوضات وتجربة نكث الطرف الأمريكي لعهوده، تشخّص خريطتهم بحكمة وتحيّدها

إنّ حقيقة مشهد ما بعد الحرب هي أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية في طور بناء القواعد وإملاء ظهور قوة جديدة بوصفه منجزها الأساسي والاستراتيجي من الحرب، وفي المقابل تسعى أمريكا إلى احتواء ذلك وقمعه بشتى الأساليب المختلفة. ومن هنا، تعلمت إيران بالتجربة أنها، من أجل تثبيت منجزاتها، ينبغي أن تكون صبورة وأن تركّز على أولوياتها. ومن هذه الجهة، تبنّت مقاربة فاعلة وهجومية، عبر تنويع الاستراتيجيات والمبادرات والسرد الذكي لحرب الحسابات الجديدة، وهي بهذه الحكمة تدير حرب الإدراكات الاستراتيجية. أما فتيل هذا المستوى من الحرب، فهو الاشتباكات المتفرقة وتبادل النار من أجل الضبط المحتمل للخطوط الحمراء، ورسم الأفكار وإملائها، والتحقق من الإرادات.

يبدو أن تحليل الجمهورية الإسلامية الإيرانية هو أن العدو، في الإطار الكلي لاستراتيجية احتواء إيران واستنزافها استراتيجياً، يسعى إلى إبقاء ظل الحرب قائماً، ودفعها إلى البيئة الرمادية ووضعية لا حرب ولا سلام. ومن جهة أخرى، فهي تعلم جيداً أن الاستعجال من أجل السلام أخطر بكثير من الحرب نفسها، لذلك تواصل استراتيجية الضغط على الخصم، وبهذا الفهم الاستراتيجي غيّرت أرضية اللعبة بصورة جيدة. ويعني تغيير أرضية اللعبة أنها لا تضع نفسها أبداً في مأزق الحلول الجامدة، بل تقدم باستمرار خيارات مختلفة، وتضع خصمها تحت الضغط عبر مبادرات واقتراحات متنوعة بوصفها أسلوباً غير مباشر، إلى جانب القوات المسلحة وسائر القدرات الاستراتيجية والجيوسياسية بصورة مباشرة.

إنّ تبني استراتيجية الصمود يشكل فصلاً لامعاً وأحد الأضلاع المهمة في هندسة الدفاع الاستراتيجي للجمهورية الإسلامية الإيرانية. إنها استراتيجية مختلفة عن المقاومة، وبعبارة أخرى هي مقاومة هجومية. ولا تعني قبول الألم والمعاناة والمشقة والقحط والفقر؛ بل تعني أنها تقبل بوجود العدو وعداوته وأساليبه، وتفهم الحرب معه، وتقيسها، كخيار عقلاني، بقدرات البلاد وإمكاناتها وإرادتها، ثم تهضمها في داخلها وتحلّها. كما أن شعب إيران العظيم، بعد سنوات من تحمل الصعوبات بوصفها كلفة استقلاله وحريته، حوّل هذه المرة، بصفته جنوداً في معمار أمن إيران وقوتها العالمية الكبرى، وإلى جانب الدولة، صمود إيران إلى قدرة استراتيجية، لها من حيث الأهمية منزلة شبيهة بمضيق هرمز، وقد كان لها سهم كبير جداً في كسر الاستراتيجيات الإعلامية والمعرفية للعدو.

خلاصة القول، إنه إلى جانب الحفاظ على الإرادة الحاسمة في تحديد زمان ومكان الرد على أي تهديد، فإن ما سيكون سرّ الانتصار هو القدرة على تشكيل إطار المفاوضات وفق المراد، ومنع الطرف المقابل من الخروج من هذا الإطار. وهذا لا يتحقق إلا بالإيمان بالوعد الإلهي، والثقة بالقدرة الداخلية، والذكاء، والحكمة، والشجاعة، والاستقامة، والصبر.

ما فعلته إيران بكارتر قد يذوقه ترمب قريباً

شريف عثمان
اقتصادي ومصرفي مصري

مازال أغلب الأمريكيين يتذكرون مقولة جيمس كارفيل، مستشار حملة بيل كلينتون: «إنه الاقتصاد، يا غبي»، التي ترسّخت مع الوقت، بل وأصبحت بمثابة قاعدة حديدية في الانتخابات الأمريكية.

وقد تظهر استطلاعات الرأي اهتمام الناخبين بالديمقراطية، أو الأمن القومي، أو السياسة الخارجية؛ لكن عند وصولهم إلى مراكز الاقتراع فإنهم يتذكرون عادة محطة الوقود التي توقفوا عندها ذلك اليوم، أو كشوف حسابات بطاقات الائتمان التي يتعين عليهم سدادها خلال أيام.

يدرك دونالد ترمب هذه الحقيقة أكثر من معظم السياسيين الأحياء، إذ وصل إلى البيت الأبيض عام ٢٠١٦ مستفيداً من القلق الاقتصادي، ثم تضرر جزئياً من اقتصاد حطمته جائحة كورونا في عام ٢٠٢٠، قبل أن يعود إلى السلطة في عام ٢٠٢٤ مستنداً إلى وعد واضح بالقضاء على التضخم، وخفض أسعار البنزين إلى أقل من دولارين للغالون «خلال إثني عشر شهراً»؛ ولكن الآن، وبعد أقل من عامين على بدء ولايته الثانية، ينهار ذلك الوعد أمام الأعين، بينما تقترب انتخابات التجديد النصفي للكونغرس في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٦ كقطار مسرع لا يمكن تجاهله.

«أنا لا أهتم بانتخابات التجديد النصفي»

وخلال واحد من أحاديثه المتكررة التي أكد فيها للصحفيين ضرورة فتح مضيق هرمز، قال ترمب إن إيران تعتقد أنها تستطيع «الانتظار حتى تنتهي ولايتي»؛ بسبب اقتراب انتخابات التجديد النصفي، وأضاف: أنه «لا يهتم بانتخابات التجديد النصفي».

وعندما خاض ترمب انتخابات الرئاسة عام ٢٠٢٤، فاز بولاية ثانية مدعوما بتفوق واضح في ملفات الاقتصاد، والتضخم وأسعار الطاقة. وبعد عام ونصف فقط، بدأت تلك المزايا تتحول إلى نقاط ضعف محتملة، مع تزايد استياء الناخبين من ارتفاع الأسعار قبل انتخابات الخريف المقبلة.

وارتفع التضخم الأمريكي إلى ٣/٨٪ على أساس سنوي في أبريل/ نيسان، وهو أعلى مستوى منذ عام ٢٠٢٣، وكان جزء كبير من هذا الارتفاع نتيجة القفزة الكبيرة في أسعار الطاقة التي استمرت منذ بدء الحرب مع إيران. كما ارتفعت أسعار النفط والغاز إلى أعلى مستوياتها منذ عام ٢٠٢٢، ووصل متوسط سعر غالون البنزين العادي (الأرخص) إلى ٤/٥٠ دولارات.

ولا يوافق على أداء ترمب في ملف التضخم سوى ٢٦٪ من الأمريكيين، بينما لا تتجاوز نسبة الرضا عن أدائه في ملف أسعار البنزين ٢١٪، مع وجود استياء ملحوظ حتى بين بعض مؤيديه. ويرى المحللون أن هذه ليست مجرد مشكلة سياسية عابرة، بل أزمة انتخابية كبرى بكل المقاييس.

فخ هرمز

تجسّد أزمة مضيق هرمز كيف أصبحت الجغرافيا السياسية والاقتصاد وجهين للمشكلة السياسية نفسها، إذ إنه على الرغم من أن الولايات المتحدة تستورد كمية محدودة من النفط عبر الخليج الفارسي، فإن أسعار وقود السيارات داخلياً تتأثر مع كل ارتفاع في أسعار النفط العالمية.

وأشار وزير الطاقة «كريس رايت» إلى أن عصر البنزين الرخيص قد توقف مؤقتاً، محذراً من أن العودة إلى أسعار تقل عن ثلاثة دولارات للغالون قد لا تحدث قبل عام ٢٠٢٧، وهو ما يعني أن معاناة الناخبين عند محطات الوقود ستستمر إلى ما بعد يوم الاقتراع.

ومع اضطرار الأمريكيين لتغيير أنماط إنفاقهم؛ بسبب ارتفاع سعر البنزين بأكثر من ٥٠٪ منذ بداية الحرب، بدأ الديمقراطيون بالفعل في بناء إستراتيجيتهم الانتخابية حول هذه القضية المؤثرة. ويشير هؤلاء إلى أن تكلفة ملء خزان الوقود لم تكن بهذا الارتفاع منذ أغسطس/ آب ٢٠٢٢، حين ركّز الجمهوريون بلا هوادة على أسعار الوقود، واستعادوا السيطرة على الكونغرس. ويبدو أن التاريخ يعيد نفسه؛ ولكن في الاتجاه المعاكس.

رؤساء تراجعوا أمام الاقتصاد.. سجل التاريخ

لا يعد ترمب أول رئيس أمريكي يواجه هذا الاختبار الصعب، الذي يضغط فيه القلق الاقتصادي على الحسابات الانتخابية، إذ لا يبخل علينا التاريخ بأمثلة لرؤساء أمريكيين اتخذوا أو فشلوا في اتخاذ قرارات مصيرية في عام الانتخابات.

وخلال فترة الركود الاقتصادي في ١٩٧٤-١٩٧٥، اتبع الرئيس الأمريكي وقتها جيرالد فورد أسلوب المصارحة الاقتصادية، ورفعت حملته شعار «اقضوا على التضخم الآن»، في إشارة إلى العجز عن مواجهة التضخم. ومع تعمق الركود، وجد فورد نفسه مكشوفاً سياسياً، وخسر أمام جيمي كارتر عام ١٩٧٦.

ومثّل الديمقراطي جيمي كارتر وأزمته مع النفط عام ١٩٧٩ المثال الأكثر ارتباطاً بما يحدث اليوم، حيث عطلت الثورة الإيرانية إمدادات النفط العالمية، فامتدت طوابير السيارات أمام محطات الوقود في مختلف أنحاء الولايات الأمريكية. واضطر كارتر ورئيس بنك الاحتياط الفدرالي وقتها بول فولكر لاختيار العلاج الصعب، برفع أسعار الفائدة إلى نحو ٢٠٪. تم القضاء على التضخم وقتها؛ لكن رئاسة كارتر انتهت أيضاً، ليصل الجمهوري رونالد ريغان إلى البيت الأبيض بفوز كاسح عام ١٩٨٠. وفي عام ١٩٩٠ رفع جورج بوش الأب (الجمهوري) الضرائب بعد أن تعهد خلال حملته الانتخابية الشهيرة، قائلاً: «اقرؤوا شفتي: لا ضرائب جديدة». ورغم أن القرار كان مبرراً من الناحية المالية في رأي الكثير من المحللين، فإنه كان كارثياً سياسياً، ومهّد الطريق مع ركود ١٩٩١-١٩٩٢ أمام فوز بيل كلينتون مرشح الحزب الديمقراطي. أمّا كلينتون نفسه، فقد رفع الضرائب عام ١٩٩٣ لمعالجة العجز المالي قبل الانتخابات.

ورغم أن القرار تسبب في خسارة حزبه انتخابات ١٩٩٤؛ لكن النتيجة النهائية كانت فائضاً في الموازنة واقتصاداً مزدهراً، وإعادة انتخابه بسهولة عام ١٩٩٦. وفي عام ٢٠٠٨، واجه جورج دبليو بوش انهيار النظام المالي العالمي قبل أسابيع من الانتخابات. واضطر إلى الاختيار بين التمسك بأيديولوجية السوق الحرة، أو إقرار خطة إنقاذ البنوك بقيمة ٧٠٠ مليار دولار. واختار الرئيس المهزوز الإنقاذ، وهو ما يعتقد أنه أنقذ الاقتصاد العالمي؛ لكنه ساهم أيضاً في خسارة الجمهوريين البيت الأبيض. ثم جاء باراك أوباما الديمقراطي، الذي ورث الأزمة وأقرّ حزمة تحفيز اقتصادي؛ إنقاذاً لصناعة السيارات في عام ٢٠٠٩. وعوقب حزبه في انتخابات ٢٠١٠؛ لكن الاقتصاد تعافى، وفاز أوباما بولاية ثانية عام ٢٠١٢.

خطر عبارة «لا أهتم»

عندما يقول ترمب إنه لا يهتم بانتخابات التجديد النصفي، إلا أن تجاهله للانتخابات لا يعني بالضرورة تجاهل الضغوط الاقتصادية التي قد تدفعه إلى اتخاذ قرارات أكثر واقعية وبراغماتية.

ويرى بعض الإستراتيجيين الجمهوريين الآن أنه حتى لو انتهت الحرب مع إيران قريباً، فقد لا يشعر الناخبون بتحسن أوضاعهم المالية قبل انتخابات التجديد النصفي، في تأكيد على القاعدة القاسية للسياسة الاقتصادية: الألم يشعر به فوراً، أما التعافي فيحتاج إلى أشهر أو سنوات.

ورغم التحفظات على الشخصية والأسلوب، لا ينكر كثيرون أن ترمب سياسي بارع، تحدى التوقعات مراراً، ما يخلق احتمالية لامتلاكه خطة لإنهاء الأزمة مع إيران، وخفض الأسعار قبل نوفمبر/ تشرين الثاني؛ لكن تاريخ الرؤساء الأمريكيين والانتخابات يعلّمنا درساً واحداً لا يتغير: يمكنك أن تقول إنك لا تهتم بالاقتصاد، ويمكنك أن تقول إنك لا تهتم بالانتخابات؛ لكن الناخب الأمريكي الذي يملأ خزان سيارته بالوقود صبيحة يوم الانتخابات، سيقرر وقتها إذا كان ذلك صحيحاً أم لا.